A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/155
24 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البندان ٣٣ و ٩٦ من من القائمة الأولية*

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لتركيا وأوكرانيا

نتشرف بأن نحيل إليكم طيا نص البلاغ المشترك الذي وقّعه في كييف في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨ السيد سليمان ديميريل، رئيس جمهورية تركيا، والسيد ليونيد كوتشما، رئيس أوكرانيا أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس ديميريل لأوكرانيا.

وسنغدو ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٣ و ٩٦ من القائمة الأولية.

(توقيع) فولوديمير يلتشنكو
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لأوكرانيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فولكان فورال
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

* A/53/50.

مرفق

بلاغ أوكراني تركي مشترك صادر
في كييف في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨

قام السيد سليمان ديميريل، رئيس جمهورية تركيا، بزيارة رسمية لأوكرانيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٨، بدعوة من رئيس أوكرانيا، السيد ليونيد كوتشما. ورافق الرئيس التركي وفد رفيع المستوى.

وقد عُقدت المحادثات بين الجانبين في جو تسوده المودة والصداقة أبرز علاقاتهما الودية التقليدية وأرفع درجات التقدير المتبادل.

واستعرض الجانبان التطور السريع للتعاون والشراكة القائمة بينهما منذ زيارة الرئيس كوتشما لتركيا في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وأعربا عن تصميمهما المشترك على زيادة توسيع نطاق علاقاتهما الثنائية وتنويعها إلى أقصى درجة ممكنة كما تبادلا وجهات النظر بشأن المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأكد كلا الجانبين تقيدهما للأحكام والمبادئ الواردة في معاهدة الصداقة والتعاون بين أوكرانيا وجمهورية تركيا المؤرخة ٤ أيار/ مايو ١٩٩٢، وأبرزا ارتياحهما العميق لخطى تطور الروابط الثنائية بين البلدين والتي أصبحت عنصرا رئيسيا في تعزيز الاستقرار الإقليمي والتعاون والرخاء، كما أكدا رغبتهما المشتركة في توفير زخم جديد وإضافة أبعاد جديدة لعلاقات التعاون القائمة لكي تصل إلى مستوى الشراكة البناءة. وإدراكا منهما لطابع العلاقات المفيد لكلا البلدين، فقد اتفق الجانبان على أهمية توسيع وتنشيط آليات التشاور من أجل التصدي بطريقة منسقة للمسائل المتصلة بالعلاقات الثنائية، فضلا عن المسائل الإقليمية والدولية.

ورحب الجانبان بالتقدم المحرز في مجال التعاون المتبادل، وخاصة في مجالي الاقتصاد والتجارة، واتفقا على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق التعاون بين البلدين عن طريق الاستفادة من ديناميات ومهارات تنظيم المشاريع التي يتصف بها رجال الأعمال في كلا البلدين.

واتفق الجانبان على ضرورة إعادة تنشيط وإغناء التعاون الاقتصادي بين البلدين من خلال زيادة النشاط والاستثمارات التعاقدية القائمة على أساس المعاملة بالمثل.

وانطلاقا من الاعتقاد بأن التعاون التجاري والاقتصادي أحد العناصر الرئيسية في العلاقة الأوكرانية التركية، سيواصل الجانبان زيادة تعزيز التعاون فيما بينهما في مجالات مثل النقل والطاقة والعلوم وبناء الآلات، والاتصالات والمعادن والزراعة والسياحة. وقرر كلا الجانبين النظر في إمكانية زيادة التجارة الساحلية

وأعربا عن رغبتهما في زيادة تحرير العلاقات التجارية فيما بينهما وفقا لالتزامات كل منهما تجاه بلدان ثالثة، فضلا عن التزاماتهما الدولية. وستدرس أوكرانيا وتركيا امكانية إبرام اتفاق للتجارة الحرة. وقرر كلا الجانبين تكريس مزيد من الاهتمام لأنشطة اللجنة الاقتصادية المشتركة بغية تنسيق وزيادة تشجيع الروابط الاقتصادية بين البلدين.

وأكد كلا الجانبين من جديد استعداده لزيادة تطوير الحوار والتضافر فيما بينهما في قطاع الطاقة، مع التأكيد بصفة خاصة على نقل النفط والغاز الطبيعي، وتصفية النفط، والطاقة الكهربائية. وفي هذا السياق سيحاول البلدان التعاون في المسائل المتصلة بنقل النفط الخام من بحر قزوين والشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية.

ورغبة منهما في تعزيز اسهامهما في السلام والأمن الدوليين، اتفق الجانبان على تعميق الحوار فيما بينهما بشأن المسائل الدفاعية، ومواصلة التعاون فيما بينهما في المجال العسكري على المستوى الثنائي، وكذلك في إطار العلاقات المتطورة الناجحة بين أوكرانيا ومنظمة الحلف الأطلسي.

وثقة منهما بأن الإرهاب والجريمة المنظمة والنقل غير المشروع للأسلحة، والاتجار في المخدرات، تشكل أخطارا وتهديدات شديدة للأمن والاستقرار في المنطقة، ومن ثم تقتضي تعاونا شاملا بين الدول، اتفق الجانبان على عدم السماح بأي أنشطة على أراضي أي منهما، يوجهها أي شخص أو مجموعة أو منظمة ضد الأمن أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية أو سلامة الأراضي في أي من البلدين.

وبغية تنفيذ اتفاق التعاون المعني بمكافحة الجريمة بين حكومة أوكرانيا وحكومة جمهورية تركيا، الذي تم توقيعه في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بمزيد من الفعالية، اتفق الجانبان على عقد اجتماع اللجنة المشتركة في أقرب وقت ممكن.

وإذ يعرب الجانبان عن اعتقادهما بأن توسيع نطاق الاتصالات الإنسانية يشكل عاملا مهما في الشراكة الأوكرانية التركية فإنهما سيواصلان تعزيز التعاون في المجال الإنساني من خلال تشجيع التبادل الثقافي والعلمي والتعليمي بين البلدين بصورة منتظمة. وسوف يشجعان إقامة صلات مباشرة بين بلديات كلا البلدين بما في ذلك تطوير علاقة توأمة المدن وتنظيم المعارض والأسواق والاحتفالات وغيرها. ومن أجل تطوير علاقة جديدة في المجال الإنساني، سيؤيد كلا الجانبين بصورة مطردة المبادئ والقيم الديمقراطية التي يتشاطرها المجتمع الدولي، ولا سيما حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك تلبية الاحتياجات الثقافية والروحية.

وخلال المحادثات التي جرت بين الرئيسين أعربا كلا الجانبين عن استعدادهما لزيادة توسيع نطاق الأساس القانوني الثنائي لعلاقات البلدين، وخاصة في المجال القنصلي، بما في ذلك تيسير نظام منح التأشيرات.

وسيواصل كلا الجانبين اتخاذ الخطوات من أجل إزالة آثار كارثة تشيرنوبل، وسيتعاونان بصورة نشطة تحقيقا لهذه الغاية.

وانطلاقا من تصميمهما المشترك على تعزيز الأساس القانوني للتعاون بين بلديهما، وقّع الجانبان أثناء الزيارة على اتفاقات ووثائق أخرى تشمل مجالات التعاون المختلفة.

وأعرب الجانب الأوكراني عن ارتياحه العميق لزيادة مساهمة تركيا في إعادة توطين تتار جزيرة القرم في أراضي أجدادهم في إطار مشروع للإسكان يتألف من ٠٠٠ ١ وحدة بدأ العمل فيه مؤخرا. وبينما أعاد الجانب التركي تأكيد التزامه بتكملة مشروع الإسكان، فإنه اقترح أيضا تخصيص نسبة من قرض مصرف "إكزيم بانك" لتنفيذ مشاريع في جزيرة القرم، من شأنها حفز النشاط الاقتصادي ومساعدة تتار جزيرة القرم بالتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي يواجهونها في الوقت الراهن.

وأكد الجانبان من جديد استعدادهما لتنمية وتعميق التعاون السياسي بين أوكرانيا وتركيا في إطار هياكل وآليات التعاون الدولية والأوروبية والأوروبية الأطلسية.

وأعاد كلا الجانبين تأكيد التزاماتهما بتنمية التعاون الإقليمي المفيد في إطار التعاون الاقتصادي في البحر الأسود. وأعربا عن اعتقادهما القوي في هذا الصدد، بأن عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود المقبل في يالطا (أوكرانيا) في حزيران/يونيه ١٩٩٨، سيسهم بصورة فعالة في تنفيذ المبادئ والآراء التي تضمّنها الإعلان بشأن التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، الذي جرى التوقيع عليه في استانبول عام ١٩٩٢. واعتبر الجانبان أن التعاون الاقتصادي في البحر الأسود عامل مهم ووسيلة فعالة لتنمية التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف الذي يعزز عملية التكامل لأوروبا بأكملها. واتفق كلا البلدين على الاحتفاظ بعلاقات وثيقة في جميع منتديات التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وعلى أن يساعد كل منهما الآخر في جميع المسائل المتصلة بأنشطة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود والرامية إلى جعل منطقة البحر الأسود منطقة سلام، واستقرار ورخاء لجميع دول المنطقة.

وسعيا منهما لتشجيع زيادة تعزيز الثقة والأمن في منطقة البحر الأسود ، وإذ يحيطان علما بزيادة التعاون فيما بينهما في المجالين الاقتصادي والسياسي - العسكري على السواء، أعرب كلا الجانبين عن استعدادهما لتعزيز وزيادة جهودهما من أجل تشجيع الشفافية والقابلية للتنبؤ بالنسبة لعلاقات حسن الجوار في المجال العسكري فيما بين جميع دول البحر الأسود. وفي هذا الصدد أعربا عن ترحيبهما بالمفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في المجال البحري في البحر الأسود.

وأعرب الجانب التركي عن تأييده لمبادرة أوكرانيا المتعلقة بالتعاون بين منطقتي بحر البلطيق والبحر الأسود والرامية إلى احياء طريق التجارة التاريخي بين المنطقتين. وفي هذا السياق، تعتقد أوكرانيا وتركيا أن مؤتمر القمة المقبل لبلدان البلطيق والبحر الأسود، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في أوكرانيا، سيكون إسهاما حاسما في تحقيق هذه المبادرة.

وإدراكا منهما للتغيرات التي لا رجعة فيها في أوروبا، في السنوات الأخيرة، أكد الجانبان من جديد أن هيكل الأمن الجديد في أوروبا ينبغي أن يؤيد مبادئ شمولية الأمن وعدم قابليته للتجزئة كما ينبغي ألا يؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من التجزئة إلى مجالات أو مناطق نفوذ مقترنة بمستويات أمن متفاوتة. وفي هذا الصدد، يتفق كلا الجانبين على أن ما من دولة أو منظمة أو تجمع ينبغي أن يحظى بمسؤولية أعلى بالنسبة لحفظ السلم والاستقرار في المنطقة الأوروبية - الأطلسية.

ويتفق الجانبان على أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تواصل القيام بدور لا مندوحة عنه في أمن المنطقة الأوروبية - الأطلسية. ولذا فإن كلا الجانبين سيعملان جنبا إلى جنب لتعزيز قواعد ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، القائمة على المساواة في السيادة، وسلامة الأراضي ، وحرمة الحدود، وعدم قابلية الأمن للتجزئة، من أجل اقامة أوروبا أكثر رخاء وديمقراطية وغير مقسمة. ويؤيد كلا الجانبين قيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور أنشط في التصدي للمخاطر والتحديات الجديدة للأمن ويطالبان بنهج أكثر صدقا من جانب جميع الدول المشتركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير القانونية وتجارة الأسلحة غير القانونية أو التي تؤدي إلى عدم الاستقرار والتهديدات الأخرى ذات الطابع عبر الوطني.

وتبادل الجانبان أيضا وجهات النظر بشأن مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فضلا عن الجهود المشتركة لتعزيز الثقة والأمن في منطقتيهما. وفي هذا الاطار، أحاطا علما مع الارتياح بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الدول الساحلية في البحر الأسود بشأن المبادئ التوجيهية للتفاوض على عملية إقليمية لتدابير بناء الثقة والأمن في المجال البحري، وطالبا باستكمال هذه المفاوضات مبكرا بغية بدء مرحلة التنفيذ. وأجرى الجانبان كذلك تقييما للحالة الراهنة للمفاوضات الجارية في فيينا بشأن تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، مع التأكيد بصفة خاصة على مسألة نظام الأجنحة وقررا مواصلة إجراء مشاوراتهما وتعاونهما أثناء عملية التكييف.

وتأكيدا منهما للأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة القوقاز، بمواردها الطبيعية والبشرية الغنية، أعرب الجانبان عن اعتقادهما بأن وجود دول مستقرة وديمقراطية وموجهة للسوق، وآمنة داخل حدودها وتعيش في سلام مع جيرانها، له أثر كبير على تعزيز الرخاء والتعاون الإقليميين.

وأعرب رئيس تركيا عن امتنانه للضيافة المتسمة بالحفاوة التي قوبل بها هو ووفده أثناء إقامته في أوكرانيا ووجّه الدعوة إلى رئيس أوكرانيا للقيام بزيارة رسمية لتركيا. وقد قُبلت الدعوة مع الارتياح.

(توقيع) ليونيد كوتشما
رئيس أوكرانيا

(توقيع) سليمان ديميريل
رئيس جمهورية تركيا

- - - - -